

Distr.: General
28 July 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)

أولاً - مقدمة

١ - في الفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه كل ثلاثة أشهر تقريراً عن الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا هو ثالث تقرير يقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - ويعرض التقرير آخر ما استجد من أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير السابق (S/2008/266) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مع مواصلة التركيز على تنفيذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ويتضمن التقرير موجزاً للتطورات السياسية الرئيسية التي طرأت في الفترة المشمولة بالاستعراض، فضلاً عن الأحداث الإقليمية والدولية التي تتصل بالعراق. ويعرض التقرير آخر ما استجد من أنشطة ممثلي الخاص للعراق، ومن الأنشطة التنفيذية والأمنية.

ثانياً - موجز التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في العراق

٣ - استمرت مجموعة من الجهود السياسية والأمنية تسهم في تحسن الأمن في أنحاء العراق خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ورغم أن الخسائر في صفوف المدنيين لا تزال عالية بصورة غير مقبولة، فإن التراجع في وتيرة حوادث العنف وفي أرقام الخسائر على حد سواء ظل مستمراً، كما ازداد التعاون من جانب المجتمعات المحلية في منع أعمال العنف. وتكتسب قوات الأمن العراقية المزيد من الثقة والقدرة، ويزيد عدد الوحدات القادرة على تولي زمام الأمور في العمليات. وفي أعقاب العملية التي تمت في البصرة، بدأت قوات الأمن العراقية عدة عمليات كبيرة في نفس الوقت: ففي أيار/مايو، بدأت عملية "السلام" ضد جماعات متمردة في منطقة مدينة الصدر في بغداد؛ وفي حزيران/يونيه، بدأت عملية "وعد السلام" في مدينة العمارة الجنوبية في محافظة ميسان؛ كما بدأت عملية "زئير الأسد" ضد جماعات للمتمردين



في الموصل وأجزاء أخرى من محافظة نينوى. ولا يزال وقف إطلاق النار الذي أعلنه مقتدى الصدر في ١١ أيار/مايو سارياً، واستعيدت سلطة الدولة والخدمات الأساسية بالتنسيق مع قادة حركة الصدر.

٤ - ويبدو أن هذه العمليات تترك أثراً إيجابياً يتجاوز الساحة الأمنية في حد ذاتها. ففي ١٩ تموز/يوليه، أنهت كتلة التوافق، وهي أكبر تكتل سني في البرلمان العراقي، مقاطعتها التي استمرت عاماً كاملاً للحكومة، وانضمت رسمياً إلى حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي عندما أقر البرلمان تعيين ستة مسؤولين من السنة. كما انضم للوزارة أربعة من أعضاء التحالف العراقي المتحد الشيعي، بدلا من الصديريين ونواب القائمة الوطنية العراقية الذين بدأوا المقاطعة في نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠٠٧ على التوالي. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، عقد أكثر من ٣٠ من ممثلي الجماعات السياسية والعرقية الرئيسية في العراق اجتماعاً للمصالحة في هلسنكي تحت رعاية إحدى المنظمات غير الحكومية الفنلندية، حيث صاغوا مبادئ للعمل الوطني المشترك، فضلاً عن آليات لتنفيذه. وفي اجتماع ثانٍ عقد في بغداد في ٥ تموز/يوليه، أعلنت مجموعة من المبادئ التي اتفق عليها القادة العراقيون.

٥ - وفي نهاية أيار/مايو، أنشأ رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري حزبه السياسي الخاص، المستقل عن حزب الدعوة الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء المالكي، وتم استبعاده بعد ذلك من حزب الدعوة. ومنذ انشقاق حزب الفضيلة والصديريين عن التحالف العراقي المتحد عام ٢٠٠٧ والغموض يكتنف وضع ذلك الائتلاف في الانتخابات المقبلة. وأعلن المجلس الإسلامي الأعلى في العراق أنه قد يخوض انتخابات مجالس المحافظات المقبلة بصورة مستقلة عن الائتلاف في بعض المحافظات. وأنشئ في أوائل أيار/مايو جناح رابع من كتلة التوافق السنية. وانبثق عدد من الجماعات السياسية من حركة "الصحوة" ذات القاعدة العشائرية. كما أعلن نائب رئيس الوزراء السابق سلام الزوبيعي إنشاء حزب "أبناء الرافدين" في ٢٢ حزيران/يونيه. وبدأت هذه الجماعات الجديدة تتنافس مع الأحزاب السنية القائمة في العملية السياسية. وفي ١٥ أيار/مايو، أعلنت حركة الصدر أنها لن تشارك بصورة مباشرة في الانتخابات، وإن كانت ستؤيد مرشحين مستقلين.

٦ - وواجه قانون الانتخابات، الذي يتسم بأهمية حيوية للتحضير لانتخابات مجالس المحافظات، عدداً من التأخيرات نتيجة للخلافات حول نظام الانتخابات، وإدراج أسماء النساء في بطاقات الاقتراع، والاتفاق على تعديل مقترح يمكن أن يؤجل انتخابات مجالس المحافظات في كركوك لحين إجراء المزيد من المناقشات حول وضع كركوك. غير أنه في غضون ذلك، أتمى ممثلو التركمان في ٢٠ أيار/مايو مقاطعتهم التي استمرت ١٨ شهراً لمجلس

محافظة كركوك، وتتواصل حالياً محادثات بشأن اقتسام السلطة في القطاعات الأخرى من الإدارة في كركوك. كما أن إدراج حكم يقضي بحظر الأحزاب التي تمتلك ميليشيات أدى إلى مناقشات مستفيضة، وأسهم في التأخيرات التي حدثت في بادئ الأمر. وإلى جانب ذلك، لا تزال مجموعة من القوانين المتعلقة بالنفط والغاز تتعثر بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. غير أنه تم في ٢٩ حزيران/يونيه تشكيل لجنة تتألف من ممثلين للحكومة المركزية وحكومة الإقليم لحل الخلافات المعلقة بشأن قانون النفط والغاز.

٧ - وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لإنشاء عملية لمعالجة مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها. وفي ٥ حزيران/يونيه، قدمت البعثة لحكومة العراق تحليلها الأولي للمناطق الأربع الأولى من المناطق العديدة المتنازع عليها في شمال العراق. وتمشيا مع ولاية البعثة في إسداء المشورة وتقديم المساعدة بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، بحث التحليل الأولي مجموعة متنوعة من الاعتبارات، من بينها التاريخ الإداري للمنطقة، والتغيرات التي طرأت منذ عام ٢٠٠٣، والمعلومات التي تم الحصول عليها أثناء زيارة المناطق، وكثير من العوامل الأخرى. وأشارت النتائج إلى سلسلة من التدابير المحددة لبناء الثقة يمكن أن تسهم في الإدارة المتوازنة للمناطق المتنازع عليها. وبموافقة عامة من مجلس الرئاسة ورئيس وزراء العراق ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، ظلت البعثة تؤكد على أن حكومة العراق هي التي تضطلع وحدها بالمسؤولية السيادية في البت في أمر المناطق المتنازع عليها.

٨ - وكانت ردود الفعل التي قوبل بها التحليل الأولي لبعثة الأمم المتحدة تعكس حساسية طبيعة القضية. ففي حين ظل بعض أفراد المجتمعات المحلية العربية والتركمانية السنية على توجسهم من التصدي لمعالجة مسألة المناطق المتنازع عليها في هذا الوقت، اختارت الأحزاب السياسية الشيعية ألا تتناول المسألة علناً بالتعليق حتى الآن. وأصدرت الجمعية الوطنية الكردية ورئاسة حكومة إقليم كردستان بيانين رسميين تضمنتا تحفظات على النتائج التي خلصت إليها البعثة، وتم تشكيل لجنة تابعة لحكومة إقليم كردستان للاتصال بالبعثة فيما يتعلق بهذه المسألة. وقد أنشأت البعثة مؤخراً وجوداً لها في كركوك، وستستمر في التعامل مع المجتمعات المحلية هناك. والبعثة ملتزمة بتشجيع عملية سياسية ودستورية تكون مقبولة لأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل حل مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها، بما في ذلك وضع كركوك.

التطورات الإقليمية المتصلة بالعراق

٩ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أعلنت كل من البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة استئناف تمثيلها الدبلوماسي الكامل في العراق. وفي حزيران/يونيه،

أوفدت منظمة المؤتمر الإسلامي ممثلاً رفيع المستوى إلى بغداد ريثما يتم افتتاح مكتبها رسمياً في آب/أغسطس. وفي اجتماع عقد في ١٩ نيسان/أبريل في البحرين، قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية العراق كمشارك منتظم، وقرر أن يعقد بانتظام اجتماعاته بتشكيل جديد يضم أيضاً مصر والأردن والولايات المتحدة الأمريكية. وإنني لأتطلع لقيام الحكومة العراقية ونظيراتها في المنطقة ببناء علاقات تتطلع إلى الأمام وتشكل أساساً لمعالجة المصالح المتبادلة.

١٠ - وفي الاجتماع الوزاري الموسع الثالث للبلدان المجاورة للعراق، المعقود في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل، ازداد التأييد لآلية الدعم المخصصة، واتفق من حيث المبدأ على عقد الاجتماع الوزاري التالي في بغداد. كما أن مؤتمر الاستعراض السنوي الرفيع المستوى للعهد الدولي مع العراق، المعقود في ستوكهولم في ٢٩ أيار/مايو، كان يعكس التزام المجتمع الدولي بتعمير العراق وتنميته، كما عمل على توطيد علاقاته بالبلدان المجاورة. وفي أعقاب ذلك، أعلنت الإمارات العربية المتحدة، في ٦ تموز/يوليه، إعفاء العراق من ديونه، وهو ما كان إسهاماً هاماً قبل بالترحيب من جانب عملية العهد الدولي.

١١ - وقام رئيس الوزراء التركي رجب إردوغان بزيارة بغداد في ١٠ تموز/يوليه، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء تركي خلال ١٨ عاماً. وخلال الزيارة، تم توقيع اتفاق لأمن الحدود، واتفق على خطوات لتيسير الاتصالات الرفيعة المستوى بين البلدين. وسبق الزيارة قيام الرئيس العراقي جلال طالباني بزيارة أنقرة، وعقد اجتماع رسمي رفيع المستوى بين المبعوث التركي للعراق ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نجيرفان برزاني في ٢ أيار/مايو في بغداد. وقام رئيس الوزراء المالكي بزيارة إلى طهران في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه. وفي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه، زار رئيس الوزراء الأردن، حيث أعرب عن اهتمامه بتعزيز العلاقات الثنائية في عدد من المجالات الرئيسية. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه، زار رئيس الوزراء الإمارات العربية المتحدة، حيث ناقش حوافز التجارة وفرص الاستثمار في العراق.

ثالثاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

الأنشطة السياسية

١٢ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كان عمل البعثة فيما يتعلق بالحدود الداخلية المتنازع عليها يشكل جزءاً هاماً من أنشطة ممثلي الخاص والأنشطة السياسية للبعثة. وفي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، قام بجهود مكثفة للدعوة مع العديد من كبار المحاورين العراقيين والشركاء الدوليين لدفع المناقشات قدماً بشأن مسألة الحدود الداخلية المتنازع

عليها. وازدادت كثافة هذه المناقشات في أوائل حزيران/يونيه قبيل تقديم التحليل الذي أعدته البعثة إلى مجلس الرئاسة ورئيسي وزراء العراق وحكومة إقليم كردستان في ٥ حزيران/يونيه. والتقى الممثل الخاص للأمين العام مع الرئيس طالباني، ونائبي الرئيس عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي، والعديد من أعضاء البرلمان، وقادة كتلتي الصدرين والتوافق السياسيتين، ومع ممثلين عرب ومستقلين وغيرهم من الممثلين المحليين من كركوك، ومن بينهم أعضاء في لجنة المادة ١٠١، فضلا عن وفد من الجمعية الإقليمية لحكومة إقليم كردستان ووزير الشؤون الخارجية لإقليم كردستان. كما التقى ممثلي الخاص مع المبعوث التركي الخاص للعراق مراد أوшлиك، وكذلك مع سفراء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية في العراق في بغداد. وقام الفريق السياسي بالبعثة بالتحضير لجهود الدعوة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام حول الحدود الداخلية المتنازع عليها، وإكمالها من خلال سلسلة من الزيارات الميدانية للمناطق المتنازع عليها وعقد طائفة واسعة من الاجتماعات.

١٣ - وواصل ممثلي الخاص أنشطة الدعوة التي يقوم بها للتحضير لانتخابات مجالس المحافظات، وعمل على تشجيع إحراز تقدم في سن قانون الانتخابات، حيث عقد اجتماعات مع رئيس مجلس النواب محمود المشهداني، ونائب الرئيس خالد العطية، ورئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قاسم حسن العبودي، والقائم بأعمال رئيس المفوضية عامل أنور عارف. كما أثّرت مسألة الانتخابات مع سائر المحاورين العراقيين الكبار، ومن بينهم رئيس الوزراء المالكي.

١٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، عقد ممثلي الخاص، الذي كان برفقة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أثناء حضوره الاجتماع الوزاري الموسع للبلدان المجاورة للعراق، عددا من الاجتماعات الثنائية في عمّان وبغداد والكويت لمناقشة المسائل المتصلة بمواصلة تعزيز الاستقرار والتنمية في العراق. وشملت الاجتماعات سفير جمهورية إيران الإسلامية لدى العراق، ووزير خارجية الأردن، والمبعوث التركي الخاص للعراق. وتركزت المناقشات كذلك على التحضير لمؤتمر الاستعراض السنوي الأول، الذي كان مقررا عقده في ستوكهولم، والمشاركة فيه، وهو الاستعراض الذي حضرته وشاركت في رئاسته إلى جانب رئيس الوزراء المالكي. وتحضيرا للمؤتمر، حضر مستشاري الخاص للعهد الدولي مع العراق والمسائل السياسية الأخرى وممثلي الخاص اجتماعات مشتركة رفيعة المستوى في بغداد. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، قام الممثل الخاص للأمين العام، ورفقته نائب الممثل الخاص للشؤون الإنسانية، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، بزيارة أبو ظبي للمشاركة في مؤتمر أصدقاء العراق، الذي يعقد برعاية الولايات المتحدة حول إقامة شراكات للإصلاح الاقتصادي.

١٥ - واستضاف ممثلي الخاص عددا من الزائرين الرفيحي المستوى للبعثة، كان من بينهم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في زيارته الأولى لبغداد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل، وممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، والأمين العام المساعد للدعم الميداني. وفي ٢١ أيار/مايو، افتتح ممثلي الخاص أول حفل موسيقي لأوركسترا بغداد السيمفوني منذ عام ٢٠٠٣. وعزف أفراد الأوركسترا بقيادة مايسترو أجنبي، وكانت هذه المبادرة تهدف إلى تشجيع عودة الأمور إلى طبيعتها وتعزيز روح الوفاق في البلد.

١٦ - وشملت الأنشطة الأخرى حضور ممثلي الخاص مؤتمر المانحين المشترك بين مكتب الأمم المتحدة للخدمات المشاريع وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الذي عقد في كوبنهاغن حول إعادة إدماج المقاتلين، إلى جانب المدير العام للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة لمكتب رئيس الوزراء، والقائم بأعمال وزير المصالحة، فضلا عن الحوار مع المسؤولين الحكوميين حول مسألة وضع سياسة وطنية عراقية بشأن اللاجئين والعائدين.

١٧ - وأسهم إيفاد مسؤولي اتصال وطنيين على مستوى المحافظات إلى محافظات بغداد، والحلة، والنجف، وكربلاء، ونيوى، والقادسية، والمثنى، وذي قار، وصلاح الدين، وواسط في فهم البعثة لهذه المناطق، والقضايا المتعددة الأبعاد المتصلة بولايتها على مستوى المحافظات. وتعتمد البعثة توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل محافظات العراق الخمس عشرة، من خلال مواصلة مبادرات التدريب، مع الاستمرار في تغطية المحافظات الشمالية الثلاثة التابعة لحكومة إقليم كردستان من خلال مكتب البعثة الإقليمي في إربيل.

دعم الحوار الإقليمي

١٨ - عملت البعثة مع وزارة الخارجية لوضع خطة عمل للدورة الثانية من اجتماعات فريق العمل التي ستعقد في بغداد في وقت لاحق من ٢٠٠٨. وستلعب الوحدة التي كرستها وزارة الخارجية لآلية الدعم المخصص دورا محوريا في التحضير لهذه الاجتماعات. وواصلت البعثة العمل بصورة وثيقة مع نظرائها الرئيسيين في الوزارة من أجل بناء القدرات، ووضعت الترتيبات النهائية لإيفاد خبير استشاري في أمن الحدود وضابط اتصال للمساعدة في التحضير لاجتماعين هامين مقبلين على المستوى العملي حول الأمن ومراقبة الحدود. وفي ضوء رفع مستوى وحدة الدعم، طلبت الوزارة توفير التدريب المتخصص للمزيد من كبار الموظفين. وتعمل البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير مجموعات الدورات التدريبية الملائمة عن طريق معهد الأمم

المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، ومن خلال طرائق التعاون الأطول أجلا بين المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية وسائر الشركاء الخارجيين.

١٩ - وبالتعاون مع نائب الممثل الخاص للشؤون الإنسانية، قام مكتب العراق التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتعيين موظف لتنسيق الشؤون الإنسانية على المستوى الإقليمي. وعلاوة على العمل من أجل تنفيذ القرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بإطلاق نداء موحد من أجل العراق، تم الاتفاق على نهج إقليمي يهدف إلى: (أ) إنشاء شبكة معلومات غير رسمية للمنسقين الإقليميين التابعين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الشرق الأوسط لتغطية المسائل الإنسانية الإنمائية والسياسية التي تنشأ من داخل العراق، ومن البلدان المجاورة التي تتأثر بالأوضاع في العراق على حد سواء؛ (ب) توفير وصلة ربط للمساهمات والمبادرات المشتركة للأفرقة العاملة الثلاثة (المعنية باللاجئين والطاقة ومراقبة الحدود) التي أنشئت في إطار الحوار بين جيران العراق.

أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٠ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق العمل مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للتحضير لإجراء أنشطة انتخابية تحظى بالثقة والقبول من الشعب العراقي. وقد بدأ تحديث سجلات الناخبين العراقيين في الموعد المقرر يوم ١٥ تموز/يوليه، الذي شهد إنجازا لافتا للنظر حيث فتحت جميع مراكز التسجيل البالغ عددها ٥٦٤ مركزا أبواها في اليوم الأول، باستثناء واحد منها. وسيستمر تحديث سجلات الناخبين لمدة ٣٠ يوما، وسيتيح لحوالي ١٥ مليوناً من العراقيين فرصة للتحقق من بياناتهم، فضلا عن إضافة الناخبين المؤهلين الجدد إلى قوائم الناخبين المؤقتة. وستوضع القوائم في صيغتها النهائية بمجرد أن تنتهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من البت في الطعون المقدمة. وسيعقب إتمام تحديث سجلات الناخبين إجراء انتخابات مجالس المحافظات، وهو ما ينتظر إنجازه في وقت لاحق من عام ٢٠٠٨ في كافة أنحاء العراق، باستثناء المحافظات الشمالية الثلاثة التي تشكل حكومة إقليم كردستان.

٢١ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة مشاوراتها المكثفة مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ومع أعضاء حكومة العراق وأعضاء مجلس النواب العراقي، لكفالة صدور قانون جديد للانتخابات في الوقت المناسب. وقد تأخر صدور القانون نتيجة لاستمرار المناقشات مع القادة السياسيين حول وضع كركوك، والصيغة الانتخابية، والأحكام المتعلقة بإدراج أسماء المرشحات من النساء في بطاقات الاقتراع. وبدلاً من وضع قانون جديد للانتخابات، أقرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات معايير للتأهل لتسجيل الأسماء كناخبين لكفالة سير

عملية تحديث سجلات الناخبين كما هو مخطط لها. ومعايير التأهل تتيح للمشردين داخليا فرصة لتسجيل أسمائهم للإدلاء بأصواتهم غيايا. غير أنه يتعين أن يعتمد مجلس النواب قانون الانتخابات الجديد بحلول نهاية تموز/يوليه كي يتسنى إجراء انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٨. واستمرار التراخي في التقيد بالجدول الزمني السياسي لإصدار التشريعات الرئيسية سيشترك أثرا مباشرا على التحضير للانتخابات.

٢٢ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، اجتازت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عددا من المنعطفات الهامة في العمل التنفيذي، أهمها تتيبت أركان الهيكل الميداني اللازم لإدارة الأنشطة الانتخابية في أنحاء البلد. ففي أواخر أيار/مايو، عينت المفوضية المديرين الثمانية المتبقين للمكاتب الانتخابية في المحافظات، عقب عملية انتقاء قام بها فريق من الخبراء الدوليين بقيادة بعثة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المفوضية، بدعم من البعثة، بانتقاء وتدريب قرابة ٨٠٠٠ موظف للاضطلاع بخدمات تسجيل الناخبين في ٥٦٤ مركزا على نطاق البلد. وشملت الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها المفوضية التشاور مع المجتمع المدني العراقي لتشجيع تسجيل الكيانات والائتلافات السياسية. كما قدمت البعثة الدعم للمفوضية في إنشاء عمليات تتسم بالشفافية وآليات قوية للرقابة، وهي تشجع على مشاركة المراقبين المحليين والحزبيين الذين بلغت أعدادهم مئات الآلاف في الانتخابات السابقة. وقد سجل أكثر من ٥٠٠ من الكيانات والائتلافات الحزبية السياسية أنفسهم لدى المفوضية للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات. كما قامت المفوضية، بمساعدة من البعثة، بوضع استراتيجية شاملة لأنشطة الدعوة العامة لتوعية العراقيين بتسجيل الناخبين وبالانتخابات.

أنشطة الدعم الدستورية

٢٣ - لا تزال عملية مراجعة الدستور تواجه حالة من الجمود فيما يتعلق بالمسائل المتنازع عليها المعروضة على لجنة مراجعة الدستور، مثل سلطات الرئاسة، وصلاحيات الأقاليم والمحافظات، والأحكام المتعلقة بالنفط والغاز. ويرى أعضاء اللجنة أن هذه المسائل هي مسائل سياسية إلى حد بعيد في طبيعتها، وأنها تتطلب تدخل القادة السياسيين الوطنيين. وأوضح رئيس اللجنة، الشيخ همام حمودي، لمكتب الدعم الدستوري في البعثة أن اللجنة قد تطلب تمديد ولايتها حتى نهاية العام لمعالجة المسائل الدستورية المعلقة. وفي غضون ذلك، من المتوقع أن تضع اللجنة اللمسات النهائية على تقريرها عن التقدم المحرز في مراجعة الدستور، بما في ذلك بيان بمواد الدستور التي كان بمقدور اللجنة الاتفاق عليها وبالمواد التي عجزت عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ومن المنتظر تقديم التقرير إلى الرئاسة العراقية وإلى رئيس حكومة إقليم كردستان قريبا.

٢٤ - وفي أوائل حزيران/يونيه، قام مدير الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام والشؤون الإنسانية والمدير السابق لمكتب الدعم الدستوري في البعثة، بزيارة بغداد حيث التقى بمحاورين رفيعي المستوى، مثل أعضاء مجلس الرئاسة العراقي وأعضاء لجنة مراجعة الدستور لمناقشة عدة مسائل، من بينها الجمود الذي يواجهه عمل اللجنة، والخيارات المطروحة للمضي قدماً بالعملية، والأساس الفني للحلول المحتملة. وأشار مكتب الدعم الدستوري على القيادة العراقية بضرورة تحديد أوجه الارتباط بين القضايا، بما في ذلك الحدود الداخلية المتنازع عليها، وآلية اقتسام عائدات النفط والغاز، في محاولة للخروج باتفاق سياسي شامل حول التعديلات الدستورية.

٢٥ - وظل مكتب الدعم الدستوري يشارك في رئاسة المائدة المستديرة الدولية بشأن التشريعات، التي نُظمت دورتها السابعة في ٣٠ نيسان/أبريل حول موضوع النفط والغاز، بأبعاده القانونية والاقتصادية على حد سواء. وتحضيراً لمناقشات المائدة المستديرة المقبلة، عُقدت اجتماعات يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه لتجميع ممثلين من الوزارات المختصة الرئيسية، ومن بينها وزارة الموارد المائية، إلى جانب خبراء فنيين.

الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٦ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في العراق تتسم بالخطورة على الرغم من تقلص نطاق الإبلاغ عن الانتهاكات. ورغم تحسن الأوضاع الأمنية في بغداد والعمارة والموصل عقب العمليات العسكرية ضد الميليشيات المسلحة، لا تزال بعثة الأمم المتحدة تشعر بالقلق إزاء السلامة البدنية والحماية القانونية للمئات من المشتبه فيهم المعتقلين، فضلاً عن ظروف احتجازهم وانعدام الإجراءات القانونية الواجبة الاتباع منذ الاحتجاز. وهؤلاء الذين جرى اعتقالهم يضمنون فيما يبدو عدداً من الأطفال.

٢٧ - أثناء الحملة العسكرية التي شنتها القوات العراقية والقوات المتعددة الجنسيات في العراق ضد الميليشيات في مدينة الصدر في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، اندلع قتال عنيف في هذه المنطقة السكنية الحضرية المكتظة بالسكان. ووفقاً لتقديرات عديدة، فإن الـ ١٠٠٠ شخص الذين أُبلغ عن مقتلهم ربما كان أكثر من نصفهم من المدنيين. ومع ذلك، كان من الصعوبة بمكان تقدير الحجم الحقيقي للخسائر في صفوف المدنيين في أعقاب الصراع حيث لم تتوفر معظم البيانات المتعلقة بالخسائر. وواصلت البعثة تحقيقاتها في بلاغات الحوادث التي كان المدنيون مستهدفين فيها على ما يبدو، أو التي لم يميز فيها أطراف الصراع جميعهم بين المقاتلين والمدنيين. ويشمل ذلك الهجمات التي قد تكون غير متناسبة ضد المناطق المدنية.

٢٨ - وأبلغ عن حالات اختطاف عديدة، أعقبها طلب فدية للمخطوفين أو قتلهم، وكذلك اغتيال أفراد مستهدفين، من بينهم مسؤولون عموميون. وظل الصحفيون ورجال التعليم والأطباء والقضاة والمحامون على رأس القوائم المستهدفة من الميليشيات المسلحة والعصابات الإجرامية. وفي محاولة أخرى لتقويض سيادة القانون وأجهزة القضاء، وقعت هجمات منسقة بالقنابل على خمسة قضاة شرقي بغداد يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه. وفي ٢ تموز/يوليه، وقع هجوم ضد قاض سادس في مدينة السليمانية الشمالية. كما استمر في إقليم كردستان تسجيل تعرض النساء لأعمال العنف، والقتل، وحالات الانتحار، وما يسمى "الحوادث"، وغيرها مما يشبه في أنه من "الجرائم التي ترتكب بذريعة الشرف". وساهم فريق الأمم المتحدة القطري في وضع تقرير عن أعمال العنف ضد النساء في العراق. وكشفت قاعدة بيانات تضم أكثر من ٤٠٠ تقرير منشور عن أكثر من ٢١ ٠٠٠ حالة من تلك الحالات في العراق على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي ضوء العواقب القاسية والتي يمكن أن تكون مميتة للضحايا اللاقي يبلغن عن أعمال العنف الجنسي، يبين التحليل أن ما هو معروف لا يعدو أن يكون جزءاً ضئيلاً مما يقع فعلاً من حوادث.

٢٩ - واستمرار الصراع وما ينتج عنه من أثر نفسي - اجتماعي وحرمان على ملايين الأطفال العراقيين هو أمر يدعو للقلق البالغ. وتُرتكب الانتهاكات ضد الأطفال على نطاق واسع، وتشمل تجنيد الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والقتل والتشويه من جراء الهجمات العشوائية، وانعدام فرص الوصول إلى المساعدات الإنسانية نظراً لانعدام الأمن. ومعروف أن هناك قرابة ١ ٥٠٠ طفل محتجزون في مرافق اعتقال لما يُدعى عن ارتباطهم بجماعات مسلحة، وكذلك في مراكز مختلطة مع البالغين. وقامت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بزيارة للعراق في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل للاطلاع بشكل مباشر على حالة الأطفال، والدعوة لتوفير حماية أفضل لهؤلاء الأطفال المتضررين من الصراع. وقد لاحظت أن أطفال العراقيين يفتقرون إلى فرص التعليم والرعاية الصحية والحصول على المياه النظيفة. كما ساورها القلق البالغ إزاء استخدام الجماعات المسلحة للأطفال كجواسيس أو رسل، أو كجنود يكلفون بزرع القنابل ونقلها، وهو الأمر الأكثر إثارة للانزعاج. وفي المناقشات التي أجرتها مع بعثة الأمم المتحدة، اتفق على ضرورة بذل المزيد من الجهد باسم البعثة لمعالجة هذه المسائل من خلال تعيين مستشارين لحماية الأطفال. كما اتفق على ضرورة النظر في الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بصورة أفضل برصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال وتقييمها والاستجابة لها.

٣٠ - وظلت بعثة الأمم المتحدة تحت مسؤولي الحكومة العراقية على اتخاذ التدابير الفعالة والمناسبة لمحاربة ظاهرة الإفلات من يد العدالة، ومقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، ومعالجة مظالم الضحايا. ولا يزال القلق قائماً إزاء ما يتردد من أنباء عن استمرار إساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم على أيدي سلطات إنفاذ القانون العراقية، والحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات الجنائية. وواصل مكتب حقوق الإنسان في البعثة ما يقوم به من أنشطة لرصد الإجراءات الجنائية في المحكمة الجنائية المركزية في العراق والمحاكم الجنائية في إقليم كردستان، وكذلك زيارة مرافق الاعتقال الخاضعة لسلطة الحكومة العراقية والسلطات الكردية. وبحلول أواخر حزيران/يونيه، كانت البعثة لا تزال تلتزم المزيد من المعلومات عن قانون العفو العام الذي بدأ سريانه في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وحسب البيانات التي قدمها مجلس القضاء الأعلى، وحتى ٤ حزيران/يونيه، كان هناك قرابة ٨٦ ٢١٤ شخصا يعتبرون مؤهلين حسب شروط العفو، منهم ٦٧ ٠٩٤ شخصا أطلق سراحهم بكفالة أو كانوا مطلقي السراح أصلاً، بينما ظل هناك ١٩ ١٢٠ من المحتجزين أو المسجونين المدنيين. ولم يكن واضحاً عدد من أطلق سراحهم فعلاً من هذه الفئة الأخيرة، وما إذا كانوا يشملون المحتجزين لدى القوات المتعددة الجنسيات بتهم جنائية.

٣١ - وواصلت البعثة القيام بزيارات ميدانية لإقليم كردستان، شملت مرافق الاعتقال، والعمل مع النظراء من الحكومة والمجتمع المدني بشأن طائفة واسعة من مسائل حقوق الإنسان. وأسفرت هذه الاتصالات المتكررة والمكثفة عن عدد من التغيرات الإيجابية والتدابير التي اتخذتها سلطات الإقليم بهدف تحسين سلوك مسؤولي إنفاذ القانون فيه. ويستمر بذل جهود مشاهمة لتوسيع نطاق نشاط البعثة على مستوى المحافظات في كافة أنحاء العراق، بما في ذلك الرمادي والنجف حيث شارك مكتب حقوق الإنسان في بعثات للتقييم.

٣٢ - ولا يزال برنامج البعثة لبناء قدرات مسؤولي الحكومة وجماعات المجتمع المدني وتدريبهم مستمراً في نشاطه. وفي مشروع بدأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً، بمشاركة كبيرة من مكتب حقوق الإنسان بالبعثة، توضع خطط لإنشاء محاكم "تجريبية" نموذجية لكفالة توفر مستوى أعلى من الإدارة القضائية في بغداد وإربيل والبصرة. وسيقدم المشروع المساعدة لمعهد التدريب القضائي في وضع المقررات الدراسية. كما سينشئ مراكز للمساعدة القانونية، في شراكة مع نقابة المحامين العراقيين. وشملت الأنشطة التي نظمتها البعثة في الآونة الأخيرة من أجل بناء القدرات والتدريب الأساليب الفنية لرصد حقوق الإنسان لموظفي وزارة حقوق الإنسان في العراق، وتعريف الصحفيين العراقيين بمفاهيم العدالة الانتقالية. كما استمر مكتب حقوق الإنسان في إسداء المشورة للمسؤولين الحكوميين والبرلمانيين بشأن مشاريع التشريعات المتصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٣٣ - في مؤتمر الاستعراض السنوي الأول للعهد الدولي مع العراق، انضمت حكومة العراق إلى إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وتم الاتفاق على بنود إضافية من بينها آليات التمويل المشترك، والتخفيف من الديون المقدمة على أساس ثنائي، ودعم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وستواصل البعثة تقديم الدعم لأمانة العهد الدولي مع العراق في بغداد، وستجري استعراضاً لأدائها الإداري لزيادة فعاليتها. وفي الوقت ذاته، سيستمر فريق الأمم المتحدة القطري في مواءمة البرامج مع العهد الدولي مع العراق واستعراض برامج منظومة الأمم المتحدة لضمان زيادة المشاركة العراقية فيها.

٣٤ - وقد وضع فريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية لتقديم المساعدة إلى العراق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، وتم تقديمها إلى وزارة التخطيط والتنمية في نيسان/أبريل. وبحلول حزيران/يونيه، كانت الاستراتيجية قد حظيت بموافقة لجنة مشتركة بين وزارات الحكومة. ومن بين العناصر الرئيسية في النهج الجديد التمويل المشترك بين برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها وبين الحكومة بهدف توظيف الموارد العراقية وتنسيقها مع الدعم التقني وأنشطة بناء القدرات من جانب الأمم المتحدة. وقد نجحت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها التنفيذيون في إنجاز أكثر من ٦٠ مشروعاً، ويُقدر أن هناك ٢٠ مشروعاً آخر ستكتمل خلال الفترة التي يغطيها التقرير التالي. وإضافة إلى ذلك، ازدادت القدرة على الرصد والتقييم وتقاسم البيانات من خلال الدعم المقدم من المانحين ومن مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإنني ممتن للدعم الذي يقدمه مرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق ولحكومة العراق للجهد المبذول لضمان برجة مبلغ الـ ٢٥٠ مليون دولار المتبقية في الصندوق الاستئماني التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة برجة موجهة من خلال سياسة تقوم على الأدلة، وذلك لدعم العهد الدولي مع العراق واستراتيجية التنمية الوطنية.

٣٥ - وتواصل البعثة دعم فريق الأمم المتحدة القطري في توسيع نطاق أنشطته في مجالات المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية داخل العراق وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧). وأصبح الآن لدى كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية تمثيل دائم في بغداد. وتم أيضاً تعزيز مكاتبيهما في إربيل والبصرة بموظفين إضافيين.

٣٦ - وبالنسبة للنداء الموحد للعراق لعام ٢٠٠٨ الذي يبلغ حجمه ٢٦٧ مليون دولار، تم حتى الآن تمويل ٤٧ في المائة منه بمبلغ ١٢٧ مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ مساهمة حكومة العراق بمبلغ ٤٠ مليون دولار قُدمت إلى صندوق الأغذية العالمي لتمويل العراقيين المشردين

داخليا الذين يعانون من الضعف بصفة خاصة، و ٨ ملايين دولار تبرع بها العراق لمفوضية شؤون اللاجئين في الأردن من أجل اللاجئين العراقيين. وتتباين مستويات التمويل بين القطاعات، حيث أقلها تمويلا هي قطاعات الصحة، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم، والزراعة/الأمن الغذائي، التي لم تحصل إلا على ١٣ في المائة من التمويل اللازم لتوفير الخدمات الأساسية. وتلقت المنظمات غير الحكومية المشاركة في عملية النداء الموحد على تمويل محدود، وهو ما يبعث على القلق حيث أن عملياتها تتسم بأهمية بالغة في الوصول إلى المجتمعات المحلية داخل العراق. وأود أن أتوجه بالشكر إلى حكومات الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكندا، وسائر المانحين لدعمهم المستمر لعملية النداء الموحد.

٣٧ - وقام صندوق الاستجابة الإنسانية الموسعة للعراق بتمويل ٢٣ مشروعا للمنظمات غير الحكومية العراقية والدولية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨. بمنح تصل إلى ٤٠٠.٠٠٠ دولار لتوفير مساعدات الإغاثة الطارئة لمعظم الفئات الضعيفة من العراقيين أو للفئات الأكثر تضررا من الصراع. وحتى الآن، غطت التبرعات ٢٤ في المائة (٤,٨ مليون دولار) من مبلغ الـ ٢٠ مليون دولار المطلوب. ويبلغ الرصيد الحالي ١,٧ مليون دولار، وثمة احتياج عاجل للمزيد من الأموال. وفي شهر حزيران/يونيه، أجري تقييم مستقل لزيادة تعزيز كفاءة الصندوق وقدرته على الاستجابة وما يتسم به عمله من شفافية. وأود أن أتوجه بالشكر لحكومات النرويج، والمملكة المتحدة، وكندا لما قدمته من تبرعات خلال عام ٢٠٠٨.

٣٨ - ودفعت العمليات الأمنية الواسعة النطاق في مدينة الصدر والموصل والعمارة خلال الفترة التي يغطيها التقرير فريق الأمم المتحدة القطري للعمل بصورة وثيقة بناء على خطط طارئة للاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ. فقد كانت المخاطر تحدد بإمكانيات الوصول إلى السلع الأساسية، وبخاصة في مدينة الصدر، حيث أدت أعمال العنف إلى تشريد قرابة ٤٧٠٠ أسرة بصورة مؤقتة. وانخرطت البعثة في أنشطة الدعوة الموجهة إلى الحكومة والقوات المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية وغيرها من الأطراف الفاعلة لكفالة وصول المساعدات الإنسانية قبيل وأثناء العمليات الأمنية. وكانت جهود التنسيق التي اضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى عنصرا هاما في توحيد جهود فريق الأمم المتحدة القطري في مجال الرصد والتحليل. وخلال مرحلة الاستجابة الفورية في أكثر الأزمات الثلاثة حدة، قامت الأمم المتحدة بتوصيل المياه ومساعدات المرافق الصحية لما يقدر بنحو ١٢٠.٠٠٠ أسرة في مدينة الصدر. وقامت وكالات المرافق الصحية بتوفير ١٠ ملايين لتر من المياه المأمونة للسكان والمستشفيات، فضلا

عن مجموعات مواد الإصحاح/تنقية المياه. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أصنافاً غير غذائية للمشردين داخلياً، فضلاً عن دعم لإصلاح حوالي ٣٠٠ من المنازل والمتاجر التي أضررت من جراء الصراع في مدينة الصدر وحي الشعلة. وقام برنامج الأغذية العالمي بتوصيل ٢٩٦ طناً مترياً من أغذية الطوارئ إلى ٣٨ ٥٠٠ من سكان مدينة الصدر، وأوصلت المنظمة الدولية للهجرة ٢ ٠٠٠ سلة أغذية إلى المستشفيات في مدينة الصدر وحي الشعلة. وبالإضافة إلى ذلك، تم توصيل ١ ٥٠٠ سلة أغذية إلى مستشفيات في البصرة، وواسط، وبابل، والقادسية. وفي التدخلات الأخرى في أنحاء البلد، وصل برنامج الأغذية العالمي، مع شركائه من المنظمات غير الحكومية، بالمساعدات الغذائية إلى ٤٨٠ ٠٠٠ شخص خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقُدمت المساعدة إلى ٤٢ ٥٠٠ شخص آخرين في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة. ولدى فريق الأمم المتحدة القطري حالياً ١٥ من مشاريع إصلاح منشآت المياه والمرافق الصحية في مختلف مراحل الاكتمال في تسع محافظات تفيد قرابة ٣,٥ مليون نسمة.

٣٩ - وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، تستمر عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى أماكنهم الأصلية بمعدل مطرد يبلغ ١٠ ٠٠٠ شخص في الشهر، ولم تحدث حالات للتشريد على نطاق واسع في الأشهر الثلاثة الماضية. وكانت أنشطة الحماية التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري تتم بقيادة مفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب حقوق الإنسان في البعثة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وقدم قطاع الحماية قدراً كبيراً من الدعم الفني لوزارة المهجرين والمهاجرين في وضع اللمسات النهائية على سياسة وطنية للتشريد الداخلي من المقرر أن يبدأ سريانها في تموز/يوليه. وكان الدعم المقدم لفروع الوزارة في المحافظات، وهو مشروع لتعزيز التأهب لمواجهة الطوارئ على مستوى المحافظات ومساعدة مراكز الحماية والمساعدة التي تمولها مفوضية شؤون اللاجئين، من الأنشطة الرئيسية التي تتم على نطاق البلد. واستمرت حماية اللاجئين في العراق بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين في بغداد (٩ ٥٨٥ لاجئ في ٢٦ أيار/مايو).

٤٠ - وعقدت وزارة الصحة، بالتعاون مع البرلمان ووكالات فريق الأمم المتحدة القطري العاملة في مجال الصحة، أول مؤتمر للنظام الصحي الوطني في حزيران/يونيه، وهو المؤتمر الذي اعتمدت فيه رؤية لإصلاح سياسات قطاع الصحة، وأوصي فيه بزيادة الميزانية المرسودة للصحة على الصعيد الوطني. وأعادت الحكومة تأكيد التزامها بتحسين الرعاية الصحية الأولية وعزمها توفير الخدمات الصحية الرفيعة المستوى وفقاً للمعايير الصحية الدولية.

٤١ - وقدمت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف الدعم لحملة لتحسين ٢٣٩ ٠٠٠ طفل، وهي الحملة التي تمكنت من احتواء انتشار مرض الحصبة. وفي نيسان/أبريل، قامت وزارة الصحة بتنقيح خطة التأهب لمواجهة الكوليرا وتنفيذها. وفي نيسان/أبريل، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف بتيسير عقد مؤتمر دولي لمعالجة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في إقليم كردستان والحد من خطر انتشار الكوليرا وغيرها من الأمراض المنقولة عن طريق المياه. ونظمت منظمة الصحة العالمية حملات للتوعية الصحية في المدارس في أنحاء البلد، وقامت بتدخلات نفسية - اجتماعية وبعمليات فرز للأطباء والمعلمين في ١٥٠ مدرسة تنتشر في ثماني محافظات.

٤٢ - وقام قطاع المأوى في فريق الأمم المتحدة القطري بتنسيق جهود الاستجابة لتلبية الاحتياجات العاجلة للمشردين داخليا، بما في ذلك توزيع الأصناف غير الغذائية وإصلاح المنازل أو الأماكن التجارية. وأتمت مفوضية شؤون اللاجئين، بالتعاون مع الشركاء المنفذين، إصلاح ٣١١ وحدة سكنية في بغداد، بما في ذلك مدينة الصدر، بينما يجري الانتهاء من إصلاح ٣٠٠ وحدة أخرى في البصرة والموصل أو يستمر العمل فيها. وأسفرت أنشطة الدعوة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) عن إنشاء لجنة للمأوى في حالات الطوارئ وتخصيص وزارة التعمير والإسكان مبلغ ١٢ مليون دولار لإصلاح المنازل في مدينة الصدر. ويدعم ممثل الأمم المتحدة تنمية القدرات المؤسسية لوزارة الإسكان.

٤٣ - وبالإضافة إلى ١٧ مشروعا تعليميا مستمرا يمولها مرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق، بدأت وكالات فريق الأمم المتحدة القطري العاملة في مجال التعليم إصلاحات في ١٤ مدرسة من بين ٢٢ مدرسة أصيبت بأضرار في مدينة الصدر. وفي البصرة، أفادت وزارة التعليم تأثر ٤٩ مدرسة، خمس منها يقوم بإصلاحها ممثل الأمم المتحدة، الذي يعمل أيضا في مدارس في النجف والسماوة، بينما لدى اليونيسيف مشاريع في مدينة الصدر، وبابل، وكربلاء، وميسان، وكركوك. وتواصل اليونيسيف التركيز على برامج التعليم المعجل للتلاميذ الذين توقف تعليمهم.

٤٤ - وفي أيار/مايو، قامت وكالات فريق الأمم المتحدة القطري ذات الخبرة في الزراعة بتيسير تدريب الموظفين في وزارة الزراعة، بالعمل بصورة وثيقة مع أعضاء الهيئة الحكومية للبحوث الزراعية والهيئة الحكومية لاختبار البذور وإصدار شهادتها. وفي أيار/مايو أيضا، أعلن العراق بلدا خاليا من الطاعون البقري. ولتحسين الإنتاجية الزراعية، أنجزت دراسة عن إصلاح وصيانة نظم الري التقليدية، وأنشئت قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بمحطات

الضخ التي تؤثر على ١٠٠ محطة ري و ٧٨ محطة صرف. وأنجزت في الجمهورية العربية السورية دورة تدريبية عن الممارسات الزراعية الجيدة في قطاع أشجار النخيل.

٤٥ - والوكالات التي تعمل حالياً من أجل إصلاح الاقتصاد وتنويعه تشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الدولية. وبعد مناقشات مع الحكومة، وضعت هذه الوكالات أولويات لأنشطتها في إطار برنامج تنمية القطاع الخاص. وقد بدأ هذا البرنامج تشجيع الإصلاح والتنويع من خلال المشاريع الخاصة والعمالة المستدامة. وعقد الاجتماع الأول للمائدة المستديرة الرفيعة المستوى المعنية بالإصلاح الاقتصادي يومي ١ و ٢ تموز/يوليه بمشاركة الوزارات الرئيسية وسائر المؤسسات الاقتصادية. وأنشأ الاجتماع آلية للتنسيق بشأن الإصلاح الاقتصادي لتمكين الحكومة من صياغة شراكاتها مع الأمم المتحدة والمانحين ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصورة أفضل، وفقاً للعهد الدولي مع العراق.

٤٦ - وفي ٧ تموز/يوليه، عُقد اجتماع لجنة المانحين لمرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق في بغداد لأول مرة، وحضره نائب الممثل الخاص للشؤون الإنسانية وعدد كبير في أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وتركز الاجتماع أساساً على تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمرفق. وكرر المانحون تأكيد دعمهم للمرفق كوسيلة لتنمية قدرات حكومة العراق وتقديم المساعدة التقنية لها، كما رحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإعادة هيكلة آلية التنسيق التابعة للمرفق وإعادة تركيز برمجته الاستراتيجية لكفالة تماشيها مع العهد الدولي.

٤٧ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بلغ مجموع مساهمات الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو أحد صندوقي مرفق الصندوق الدولي لإعمار العراق، ١,٣٤ بليون دولار. وحصلت مشاريع مجموعها ١٤١ مشروعاً، قيمتها ١,١١ بليون دولار، على موافقة للتمويل في إطار الصندوق الاستئماني. واستمرارا في التقدم الملموس المحرز في التنفيذ، تم الدخول في التزامات تبلغ قيمتها التراكمية ٨٧٣ مليون دولار (أي ٧٩ في المائة من التمويل المعتمد)، وتم صرف مبلغ ٧٥٧ مليون دولار (أي ٦٨ في المائة من التمويل المعتمد) في ٣١ أيار/مايو. ويمكن الاطلاع على المعلومات المالية المستكملة شهرياً في موقع المرفق على شبكة الإنترنت (www.irffi.org). وشملت التبرعات المقدمة في الربع الأول من السنة إلى الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ٤,٧ مليون دولار من حكومة أستراليا.

المسائل المتعلقة بالعمل التنفيذي واللوجستيات والأمن

٤٨ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وفي سياق عرض ميزانية ٢٠٠٩، تقوم البعثة بإعداد مشاريع للسنة التالية، مثل تشييد مقر جديد متكامل للبعثة في بغداد، وهو الأمر المرهون بموافقة الهيئات التشريعية بالجمعية العامة. وفي هذا الصدد، تلقت البعثة في حزيران/يونيه رسالة من حكومة العراق تتضمن موافقتها على استخدام البعثة قطعة من الأرض خلال الخمس والعشرين سنة القادمة لبناء المقر المتكامل الجديد للأمم المتحدة عليها. وفي غضون ذلك، اكتمل تشييد الحماية العلوية لمرافق الإيواء المؤقت للبعثة في بغداد.

٤٩ - وجرى، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تقديم الدعم للبعثة لتيسير اتصالها مع محاورها العراقيين بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ونظمت زيارات تقييم لمناقشة إمكانية توسيع وجود الأمم المتحدة في البصرة والموصل والرمادي. ويعتبر برنامج التوسع المدني للوجستيات، و"الاتفاق ٦٠٧" المرتبط به مع القوات المتعددة الجنسيات في العراق، الأساس الذي يقوم عليه دعم هذا التوسع. وبالإضافة إلى مكتب البعثة الإقليمي في إربيل ووجودها في البصرة، أتاح الوجود المنشأ حديثاً في كركوك تحسين الدعم لأنشطة الدعوة بشأن الشؤون السياسية، وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية، والتعمير والتنمية.

٥٠ - وعلى الصعيد الوطني، تراجع عدد حوادث العنف المسجلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ليتراوح بين ٤٠ و ٥٠ هجوماً في اليوم، باستثناء مناطق العمليات العسكرية المعلنة. وكان الأثر الذي تركه ذلك محسوساً بصفة خاصة في بغداد، حيث هدأ الآن جانب كبير من القتال الذي كان يندلع بصورة يومية. غير أن الهجمات كانت تستهدف، في الأسابيع الأخيرة، المنشآت الحكومية المحلية حيث كانت تعقد الاجتماعات مع القوات المتعددة الجنسيات في العراق أو مع الشركاء الدوليين المدنيين. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أصيب موظف وطني من موظفي منظمة الصحة العالمية بإصابات خطيرة للغاية عندما تم تفجير عبوة ناسفة محلية الصنع أسفل مركبته في بغداد.

٥١ - ووقع هجوم واحد فحسب بالنيران غير المباشرة ضد المنطقة الدولية في حزيران/يونيه، بالمقارنة بـ ٥٠ هجوماً في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وعادة ما ترتبط هذه الحوادث التي تقع في بغداد بالمليشيات الشيعية التي تعمل في مدينة الصدر وحولها. وكانت تدابير السيطرة العسكرية الواسعة النطاق والنداء الذي وجهته الكتلة الصدرية وحثت فيه على ضبط النفس العاملين الرئيسيين وراء الانخفاض الملحوظ في الهجمات على المنطقة الدولية وغيرها من المواقع. ومع ذلك، فإن قدرة قيام جماعات المعارضة المسلحة بشن هجمات بالعبوات الناسفة المحلية الصنع لا تزال قائمة. وكان من الملحوظ خلال الفترة قيد الاستعراض وقوع هجمات

متفرقة بالعربات الناسفة المحلية الصنع ضد المخططة الجوية في البصرة، وهو ما استمر يهدد سلامة موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في ذلك الموقع.

٥٢ - وظلت محافظة ديالى في شمال وسط العراق تشهد هجمات يومية ضد عناصر الحكومة والأمن والعناصر الدولية. ولوحظت أنماط مشابهة من الهجمات في كركوك، حيث حدثت عمليات اغتياالات موجهة ضد مسؤولي إنفاذ القانون وغيرهم من المسؤولين. ولا تزال جماعة "أنصار السنة" وغيرها من الجماعات العديدة المنتسبة إليها موجودة وقادرة على القيام بهجمات مميتة. وظلت المنطقة الغربية لا تشهد سوى مستويات منخفضة من أنشطة العنف، وذلك بفضل الدعم الذي تقدمه المجتمعات المحلية في تحديد الأنشطة المريبة وتنبية القوة الدولية لتحقيق الاستقرار والقوات المتعددة الجنسيات في العراق. غير أن تنظيم "القاعدة في العراق" لا يزال موجودا في الأنبار، ويبدو أنه مصمم على مواصلة هجماته ضد الجماعات العشائرية التي تتعاون مع قوات الأمن المحلية أو الدولية.

٥٣ - وتواصل وحدة السلامة والأمن في البعثة تعزيز إمكانياتها، وتحسين اعتمادها على نفسها في العمليات، وتوسيع نطاق قدراتها بتعيين ضباط الحماية المؤهلين تأهيلا مناسباً. غير أنه سيلزم زيادة تعزيز الوحدة في الأشهر القادمة لتلبية الطلبات التشغيلية العديدة المطلوبة منها.

٥٤ - ومنذ تقريره السابق، تلقت الأمم المتحدة المزيد من التبرعات المالية لدعم "الكيان القائم بذاته" الذي يعمل تحت إمرة القوة المتعددة الجنسيات والمكلف خصيصاً بتوفير الأمن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأود أن أتجه بالشكر لألمانيا وفنلندا لاعتزامهما المساهمة بـ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار و ٥٠٠ ٠٠٠ يورو، على التوالي، للصندوق الاستئماني للـ "الكيان القائم بذاته". وهذان التبرعان الهامان سيساعدان في استمرار تمتع "الكيان القائم بذاته" بموارد كافية حتى أوائل ٢٠٠٩.

رابعاً - الاتفاقات

٥٥ - حالياً، يأذن مجلس الأمن بوجود القوات المتعددة الجنسيات في العراق بناء على طلب حكومة العراق، وكما ورد في القرارات ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، سيستعرض المجلس ولاية تلك القوات بناء على طلب حكومة العراق. وتجري حالياً مناقشات ثنائية بين حكومة العراق والولايات المتحدة حول اتفاق بشأن مركز القوات. ويُذكر أنه وفقاً للقرارات ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، و ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، يعتبر الأمن عنصراً أساسياً في تمكين الأمم المتحدة من أداء مهامها في العراق. ولذلك، فمن الضروري لأية ترتيبات لما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أن تأخذ في حسابها أمن وجود الأمم المتحدة في العراق.

خامسا - ملاحظات

٥٦ - استمر التحسن في الأوضاع الأمنية في العراق بفضل الجهود السياسية والعسكرية المنسقة المبذولة على مدار الأشهر الثلاثة الماضية. غير أنه لا بد من إدانة المكاسب التي تحققت حتى الآن من خلال الحوار السياسي المعقول والمصالحة الوطنية. ويتسم الوقت بأهمية قصوى، فما عاد يمكن للعراق أن يتحمل استمرار التأخر في إيجاد حلول سياسية قادرة على الصمود. وتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل سيتطلب قدرا لا يستهان به من مقايضة المصالح بين كل قطاعات السكان، التي لا يزال الكثير منها لا يشارك تماما في العملية السياسية بعد.

٥٧ - وستواصل البعثة مساعدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في التخطيط لإجراء انتخابات مجالس المحافظات، التي سيرى الشعب العراقي أنها تتمتع بالمصداقية وتحقق فيها النزاهة، وتقع منه موقع القبول. ولكي تتم الانتخابات في عام ٢٠٠٨، يجب أن يصدر قانون الانتخابات بحلول آخر تموز/يوليه. وإني لأهيب بأعضاء مجلس النواب أن يتوصلوا إلى اتفاق بشأن مشروع القانون في أقرب وقت ممكن. وإني على ثقة من أن إجراء الانتخابات هذا العام هو تطور سياسي هام بالنسبة للعراق، وأن الإخفاق في إصدار القانون اللازم في الوقت المناسب سيحرم العراقيين من إمكانية المشاركة في الحياة السياسية المحلية ومن التصويت هذا العام، وهو ما سيؤدي إلى إبعاد واستعداد عدد من المجتمعات المحلية.

٥٨ - كما أنني آمل أن يتخذ العراق خطوات جديدة لتعزيز منظومة حماية حقوق الإنسان بحيث لا يأتي التحسن في السلامة العامة على حساب الحريات المدنية، أو على حساب حماية المدنيين وفقا للقانون الإنساني الدولي. ويجب على كافة قوى الأمن في العراق أن تبذل قصارها لتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين واستخدام القوة بصورة غير متناسبة في المناطق المدنية. ولا تزال الحالة الأعم لحقوق الإنسان في العراق تبعث هي الأخرى على الانزعاج. إذ تستمر أعمال الاختطاف التي يعقبها طلب الفدية أو القتل، وكذلك اغتيالات الأفراد المستهدفين. وظل الصحفيون ورجال التعليم والأطباء والقضاة والمحامون على رأس القوائم المستهدفة من الميليشيات المسلحة والعصابات الإجرامية. كما أن أعمال العنف المرتكبة ضد النساء تمثل هي الأخرى مدعاة للقلق البالغ.

٥٩ - ولا تزال مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها تشكل أولوية من أولويات البعثة. وتعمل البعثة بدأب للاضطلاع بولايتها لتقديم المساعدة في هذا المجال بغية منع النزاعات وتيسير الحوار السياسي البناء. وإني لأشجع السلطات العراقية وأصحاب المصلحة السياسية بقوة على استكشاف الفرص التي ستلوح من خلال ما ستبذله البعثة من جهود لإحراز تقدم

في هذه المسألة الدقيقة. وبالإضافة إلى التشاور مع السلطات الحكومية، حرصت البعثة على العمل بصورة وثيقة مع كل قطاعات السكان المتأثرين بالمسألة، ولا سيما جماعات الأقليات، لضمان أخذ آرائهم في الاعتبار من خلال التحليل المحايد. وآمل أن تحظى الحلول العراقية، عند صياغتها، بقبول الجميع.

٦٠ - ومع استمرار هذه العملية كما هو مقرر في الأشهر المقبلة، ستنشط البعثة في استكشاف ارتباطاتها مع المسائل الدستورية المتعلقة للوصول إلى حل أكثر شمولاً لطائفة واسعة من المسائل، مثل مسائل تقاسم السلطة والثروة. وستستمر حكومة العراق والأمم المتحدة في السعي وراء عملية موثوق بها للإصلاح الدستوري. والبعثة على استعداد لعرض المزيد من الخبرة الفنية وتوفير ساحة للحوار السياسي لتشجيع استقرار الإدارة الحكومية وتفعيل النظام الدستوري بدرجة أكبر. والمهدف من وراء ذلك هو تشجيع الأطراف المعنية على أن تدرك الحكمة من إيجاد حلول جماعية، وليس حلول منفردة، وهو ما سيشجع أفضل الفرص لكفالة السلام الدائم.

٦١ - كذلك، فإن نجاح مؤتمر ستوكهولم للعهد الدولي مع العراق، بحضور أكثر من ١٠٠ وفد، قد بعث برسالة تأييد قوية لحكومة العراق وشعبه لمواصلة السير على طريق الإصلاح الاقتصادي، وتثبيت أركان الأمن، والتجديد السياسي في البلد. ويمكن أن تكون هذه الخطوات بمثابة أساس هام لمعالجة أصعب التحديات التي تواجه البلد. وقد أوضحت حكومة العراق أنها بحاجة إلى المشورة والشراكة بحيث تستفيد مما لديها من موارد بشرية ومادية هائلة، وليس من زيادة التمويل الدولي فحسب. كما أن ازدياد الدخل المتأتي من النفط يتيح فرصة لتحسين إدارة الموارد المالية للبلد والمساءلة عنها. وإنني لأشجع، في هذا السياق، الدول الأعضاء وحكومة العراق على مضاعفة جهودها لكفالة إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ العهد الدولي.

٦٢ - ولا بد من إيلاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية للعراقيين. فتوفير الخدمات الأساسية لا يزال يعاني من النقص، ولا يزال نقص الوقود شائعاً في بلد يملك احتياطيات نفطية هائلة، ولا يزال خلق فرص العمل أمراً حيوياً. ورغم أن إسقاطات النمو في العراق تبلغ حوالي ٧ في المائة عام ٢٠٠٦، فإن الثروة الجديدة لم ترتفع بكثير من العراقيين من حالة الفقر أو تخفض من معدلات البطالة. وفي الوقت ذاته، تضاعف حجم القطاع العام ليصل إلى أكثر من مليوني من العاملين. ويسعدني، في هذا السياق، أن أعلن أن برنامج الأمم المتحدة الجديد، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع حكومة العراق، على وشك أن يبدأ في المساعدة في خلق فرص العمل والتغلب على العقبات التي تعوق توسع الأعمال التجارية وتنميتها. ويتم ذلك بمساندة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما يسعدني أنه قد أصبح هناك رئيسين دائمين لمكتبي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية في بغداد، وأن فريق الأمم المتحدة القطري يواصل توسيع وجوده وأنشطته داخل العراق. وإنني أشجعهم على مواصلة السير في هذا الاتجاه.

٦٣ - وازدياد عائدات النفط يزود حكومة العراق بموارد جديدة لمساعدة شعب العراق. وفي هذا الصدد، وفي حين نرحب أشد الترحيب بالالتزامات الجديدة التي أعلنتها حكومة العراق للتخفيف من محنة المشردين داخليا، فإنني أحث حكومة العراق على تطوير طرائق لمساعدة اللاجئين العراقيين في المنطقة، وذلك بالتنسيق مع البلدان المجاورة التي تتحمل بالفعل عبئا ثقيلا منذ عدة سنوات.

٦٤ - والعدد المتزايد من الدول العربية التي أعربت عن رغبتها في عودة وجودها الدبلوماسي في بغداد هو تطور إيجابي. وكان قرار دولة الإمارات العربية المتحدة إعفاء العراق من ديونه خطوة قوية، أمل أن يحذو حذوها آخرون في المنطقة. وإنني لآمل بشدة أن تزداد كثافة الجهود المبذولة لتشجيع التنسيق والتعاون من أجل الاستقرار في المنطقة.

٦٥ - وأود أن أثني على حكومة العراق لتصديها لهذا التحدي بمواصلة تطوير آلية الدعم المخصصة للحوار الإقليمي. وقد التزمت وزارة الخارجية العراقية بتعزيز قدراتها على توفير الخدمات والمتابعة الاحترافية للاجتماعات الوزارية الإقليمية ولأفرقة العمل التقنية على الصعيد الإقليمي. وستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق توفير المزيد من المساعدة التقنية لهذه العملية، واستخدام مساعيها الحميدة لتعزيز العلاقات بين العراق وجيرانه من خلال الشراكات المفيدة للطرفين.

٦٦ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أحرزت البعثة تقدما في زيادة اعتمادها على نفسها. غير أن البعثة لا تزال تعتمد على دعم الدول الأعضاء في مجالات الأمن واللوجستيات والعمل التنفيذي والشؤون المالية. وإنني ممتن لتلك الدول الأعضاء، وبخاصة جورجيا، وفيجي، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وأوكرانيا، لتوفيرها الدعم في مجالي الأمن والعمليات. كما أود أن أشجع الدول الأعضاء على أن تنظر في طلب تزويد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بالمزيد من المستشارين العسكريين، الذين يعد وجودهم أساسيا لما هو معتزم من توسيع لوجود البعثة وأنشطتها خارج نطاق مواقعها الحالية في العراق.

٦٧ - وأود أن أعرب عن خالص تقديري لمثلي الخاص للعراق، ستافان دي ميستورا، على التزامه وقيادته الدينامية. كما أود أن أتوجه بشكر خاص لموظفي البعثة الوطنيين والدوليين فضلا عن أفراد وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، على جهودهم التي لا تعرف الكلل في ظل ظروف صعبة.